

## دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية The role of the african continental free trade area in boosting its integration into global value chains

د. لطرش ذهبية

مخبر PIEEM

جامعة سطيف 1 (الجزائر)

[lat-dah@hotmail.fr](mailto:lat-dah@hotmail.fr)

دلال عرامة

مخبر PIEEM

جامعة سطيف 1 (الجزائر)

[dalel.arama@univ-setif.dz](mailto:dalel.arama@univ-setif.dz)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/12

تاريخ الاستلام: 2020/08/24

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم الآليات والأدوات التي تسمح بتفعيل دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، وذلك بعد التطرق إلى تحليل التجارة البينية في أفريقيا، وموقع القارة في سلاسل القيمة العالمية وحصتها النسبية في التجارة الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا تعد فرصة لتعميق علاقاتها البينية وتعزيز التكامل الإقليمي لتوحيد القارة، تمهيدا لإنشاء سلسلة قيمة إقليمية وعلامة صنع في إفريقيا على غرار سلسلة القيمة في آسيا وأمريكا وأوروبا والتي تعد مدخلا ضروريا لتسهيل الاندماج في حقول التجارة والاستثمار والإنتاج الدولية، وذلك بتقليل الحواجز أمام سلاسل التوريد، وإلغاء الحواجز الجمركية التعريفية وغير التعريفية خاصة تلك المتعلقة بقواعد المنشأ.

الكلمات المفتاحية: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ سلاسل القيمة العالمية؛ التجارة الإفريقية البينية.

تصنيف JEL: F13؛ P45؛ R12

### Abstract:

This research paper aims to highlight the most important mechanisms and tools that allow activating the role of the African Continental Free Trade Area in boosting its integration into global value chains, after addressing the analysis of intra-African trade, the continent's position in global value chains and its relative share in international trade.

The study concluded that the African Continental Free Trade Area is an opportunity to deepen its inter-relations and enhance regional integration to unify the continent, in preparation for the establishment of a regional value chain and a brand of Made in Africa similar to the value chain in Asia, America and Europe, which is a necessary input to facilitate the integration in the fields of international trade, investment and production. By reducing barriers to supply chains, and eliminating tariff and non-tariff customs barriers, especially those related to the rules of origin.

**Key words:** African Continental Free Trade Area, global value chains, intra-African trade.

**Jel Classification Codes :** F13; P45 ;R12

أدت العولمة الإنتاجية إلى تعميق حلقات الاندماج بين اقتصاديات الدول في السوق العالمية، وغيرت جوانب كثيرة في العلاقات التجارية والاقتصادية، حيث شهدت التجارة الدولية تحولا كبيرا في بنيتها، وأصبحت سلاسل القيمة العالمية تمثل الواقع الجديد لها، والتي عززت الإنتاجية وساهمت في النمو الاقتصادي وساعدت على اندماج الدول في النظام التجاري العالمي؛ وشهدت العلاقات الاقتصادية ظاهرة اتجاه الدول إلى التكتلات التجارية الإقليمية، الساعية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث ساعدت التخفيضات الملموسة في التعريفات الجمركية الناتجة عن التحرير التجاري، وانخفاض تكاليف النقل والاتصال على تقريب مرافق التصنيع من أسواق التصدير داخل هذه التكتلات، وكونت شبكات إنتاج إقليمية كمصنع أوروبا، مصنع آسيا ومصنع أمريكا الشمالية مكنتها من ربطها بسلاسل القيمة العالمية.

ومن أجل القضاء على تجزؤ أسواق القارة الإفريقية وخلق علامة تجارية إقليمية في أفريقيا، تسعى دول القارة الإفريقية إلى إنشاء كتلت إقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، هدفا منهم لتوحيد القارة وتعزيز التجارة البينية وتحقيق الأهداف الإنمائية في القارة وتحسين حصتها في التجارة الدولية والارتقاء بموقعها على طول مسار سلاسل القيمة العالمية للسلع والخدمات، ما يسمح بتعزيز القيم المضافة وتنويع مصادر الدخل فيها.

### 1.1. إشكالية الدراسة:

ما هو دور منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية؟

وللإجابة على الإشكالية انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل فرصة القارة الإفريقية للاندماج ضمن سلاسل القيمة العالمية وتحسين موقعها فيها، وتم الاعتماد على المحاور التالية:

- أولا: تقديم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- ثانيا: مدخل لسلاسل القيمة العالمية؛
- ثالثا: دراسة تحليلية لدور منطقة التجارة الحرة لأفريقيا في ترقية الحصة النسبية للقارة في التجارة الدولية.

### 2. أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة باعتبارها تربط بين موضوعين مهمين، وهما منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وسلاسل القيمة العالمية، وذلك بمعالجة وتحليل دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية من خلال إبراز أهم الآليات والأدوات التي تتيح للمنطقة أداء دورها لتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، والتطرق إلى المكاسب المحتملة وتوضيح أهم العقبات التي تقف دون تحقيق هدف الاندماج في النظام التجاري العالمي.

### 3. أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وعلى ظروف نشأتها وأهم بروتوكولات اتفاقيتها؛
- توضيح أهمية سلاسل القيمة العالمية ونماذجها وأهم مؤشراتها؛
- إبراز الأداء الاقتصادي للقارة والمؤشرات التي توضح مكانتها ضمن سلاسل القيمة العالمية؛
- التطرق إلى الآليات والأدوات التي تسمح بتفعيل دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والوقوف على أهم المكاسب وكذا العقبات التي تعوق إنشاء هذه المنطقة؛

### II. تقديم منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا:

لما كبت التغييرات التي شهدتها النظام التجاري العالمي، قامت دول القارة الإفريقية بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية إفريقية تمكنها من الاندماج في النظام التجاري الدولي الجديد.

1.1. نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: تكتسي فكرة التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي لأفريقيا أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول باعتبارها من أهم الآليات التي تسمح بتسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجسدت أهم خطوة في هذا الصدد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 الذي نص على بناء كتل تجارية دون الإقليمية كتجربة للتكامل على نطاق صغير لدمج بلدان أفريقيا اقتصاديا، وتم استبدال الميثاق فيما بعد بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عام 2000 (OAU). وجاءت خطة عمل لاوس في عام 1980 كسياسة إلزامية للتكامل الاقتصادي دُعمت من طرف معاهدة أبوجا في 1991 المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية حيث تكفل أحكام هذه المعاهدة حرية تنقل رأس المال داخل الجماعة بإزالة القيود المفروضة على تحويلات رأس المال (المتحدة، 2012).

ومن أجل ترشيد مشهد التكامل الاقتصادي الأفريقي تم الاعتراف فقط بثمان تجمعات اقتصادية (اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، مجتمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، مجتمع شرق أفريقيا (EAC)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)) من قبل الاتحاد الإفريقي (F.Fajana, 2016). يسمح لها بتنظيم وإنشاء سوق إفريقية مشتركة فيما بينها في إطار قرار تعزيز التجارة البينية في أفريقيا في 2012، وانطلقت مفاوضات دول الاتحاد الإفريقي بشأن منطقة التجارة القارية الإفريقية في 2015، ليكون التوقيع التاريخي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018 معلما هاما للتكامل الإقليمي في أفريقيا، وإشارة إلى التزام صانعي السياسات الأفارقة بمواصلة التنفيذ في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية في شهر جويلية 2020.

2.ii. أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية أداة يمكن استخدامها من أجل تحسين طرق استغلال القارة لمواردها التجارية الهائلة والإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية (الأفريقي، تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية، 2012).

وتماشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد 2063 كخطة رئيسية للتحول الذاتي الذي تسعى القارة الإفريقية إلى تحقيقه والتي تعبر عن تطلع القارة الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال جدول أعمال إنمائي لمدة 50 عامًا ابتداءً من عام 2013 تضمن سبع محاور هي (AFRICAIN, 2015):

- أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛
- قارة متكاملة ومتمحدة سياسيًا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الإفريقية الشامل ورؤية النهضة الإفريقية؛
- أفريقيا قارة يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون؛
- أفريقيا قارة تتمتع بالسلم والأمن.
- أفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاقيات مشتركة.
- أفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية، بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب.
- أفريقيا باعتبارها لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً وذو نفوذ.
- وبموجب المادة الثالثة من اتفاق تأسيس المنطقة تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى (الأفريقي، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المادة 3):
- خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الإفريقية، ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في 'أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة' كما وردت في أجندة 2063.
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ارساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري، وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمي.
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنوع، وتنمية القيمة الإقليمية، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

3.ii. بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية: كمرحلة أولى سيتم التفاوض على ثلاث بروتوكولات (OAU, 2018)، لتبقى مفاوضات المرحلة الثانية حول اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن سياسة المنافسة؛

- بروتوكول التجارة في السلع: والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع، ويتكون من عدد 9 ملاحق والتي تتمثل في جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت وملحق المعالجات التجارية.
- بروتوكول التجارة في الخدمات: والذي يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية وفيه 6 ملاحق هي: جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الانتقالي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

■ بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات: والذي يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، ويتكون البروتوكول من 3 ملاحق، تتمثل في: ملحق عمل فريق التحكيم، ملحق مراجعة الخبراء وملحق قواعد (مدونة) سلوك المحكومين والأعضاء بفريق التحكيم.

4.11. خارطة طريق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: يعمل الإطار المؤسسي لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية المكون من (OAU, 2018) مجلس رؤساء الدول والحكومات، وزراء التجارة بالاتحاد الإفريقي ولجان كبار المسؤولين، في إطار نظرية الـ "رابح - رابح" (Africa, Assessing Regional Integration in Africa VIII: Bringing the Continental Free Trade Area., 2017, "win\_win" p. 73) لتقاسم فوائد التجارة الحرة في المنطقة وضمان مصالح بلدان أفريقيا بمختلف مستويات تنميتها على تنفيذ خارطة طريق لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على مراحل (Africa, Assessing Regional Integration in Africa VIII: Bringing the Continental Free Trade Area., 2017, p. 15) ، تمت في المرحلة الأولى (1999) تعزيز التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحالية وإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة في المناطق التي لا توجد بها لتضمن في المرحلة الثانية (2007) الاندماج داخل كل تكتل اقتصادي إقليمي (الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية) والتنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأنشئت اتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية داخل كل تكتل اقتصادي إقليمي في 2017 ساعدت فيما بعد على تنسيق ومواءمة الأنظمة التعريفية وغير التعريفية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإنشاء اتحاد جمركي في القارة في 2019، على أن يتم إنشاء سوق أفريقية مشتركة بحلول عام 2023 و إنشاء لجنة اقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك الاتحاد النقدي الأفريقي وبرلمان أفريقيا (بحلول عام 2028).

5.11. عوامل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا: لتحقيق النمو المتسارع، والتحول الهيكلي على نطاق واسع والتنمية المستدامة كجزء من جدول أعمال أجندة 2063، من المهم وضع عوامل لإنجاح منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا تكون واضحة وسهلة التنفيذ. نذكر من أهمها:

- القيادة والالتزام السياسي؛ تشير التجارب من جميع أنحاء العالم إلى أن النجاح هو نتيجة القيادة السياسية التي تحمل الإرادة والقدرة على التنفيذ، والحاجة إلى القيادة في أفريقيا هي الحاجة إلى البصيرة في جميع المجالات وجميع المستويات: السياسة، والأعمال التجارية، والصناعة، والعلوم، والدين، والتعليم وثقافة، وهي العوامل الأساسية التي يمكن أن تشكل مستقبل أفريقيا وتحدد نجاح منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا.
- الدولة التنموية الكفأة؛ يجب أن تكون الدولة الإفريقية مسئولة وحساسة لاحتياجات شعبها لكسب ثقتهم من خلال بناء مؤسسات دولة قائمة على الشفافية والوضوح دون بيروقراطية تضمن بها نجاح البرامج التنموية المسطرة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا.
- مشاركة المواطنين وإدماجهم وتمكينهم؛ وإشراك النساء والشباب على وجه الخصوص، مع تمكين المواطنين والمجتمع المدني بهدف إحياء روح العمل الجماعي لصياغة مصير القارة وتنميتها وتعزيز استقلالها الاقتصادي من خلال التضامن السياسي والثقافي والاجتماعي.
- تنشيط التخطيط الاستراتيجي وتوفير التفاعل الفعال بين الخطط والمبادرات الوطنية وأهداف منطقة التجارة الحرة القارية ضروري للإدارة الاقتصادية السليمة، والسعي للتنمية الشاملة والمتكاملة في جميع القطاعات.

### 11.3. مدخل لسلاسل القيمة العالمية:

11.3.1. نشأة سلاسل القيمة العالمية: ظهر مفهوم سلاسل القيمة العالمية نهاية السبعينات 1970، إثر الانتقال من استراتيجية التصنيع لاحتلال الواردات (1960-1970) إلى استراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير (Export-oriented industrialization 1970) (Baker, 2014)، وظهرت لأول مرة كسلسلة امداد الإقليمية في شرق آسيا تحت اسم "سلاسل السلع العالمية" (Daniel & Mereru, 2018)، حيث انطلقوا من سلسلة سلع الملابس من القطن والصوف كمنتج أولي إلى الملابس كمنتج نهائي، وتمركزت في ثلاث محاور حينها: شمال أمريكا، أوروبا كمراكز طلب وشرق آسيا كمركز عرض، وبقية الدول كانت خارج السلسلة (Sherry, 2013). وبفعل التطورات الحاصلة في بيئة التجارة الدولية بإنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الإقليمية، وقواعد المنشأ، اتسعت الأنشطة الخارجية off-shoring activities من الإقليمية إلى العالمية، و أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولعبت دورا رئيسيا في خلق سلاسل القيمة التي أخذت عدة مسميات: سلاسل القيمة العالمية Global value chains، سلاسل السلع العالمية Global commodity chains، شبكات القيمة globalnetwork، سلاسل التوريد Global supply chains، تجزئة الانتاج The disintegration of production.

2.III. تعريف سلاسل القيمة العالمية: عرفت سلاسل القيمة العالمية انتشارا واسعا في الاونة الأخيرة، واعتبرت الوجه الجديد للتجارة العالمية، حيث ساهمت في نمو حجم المبادلات الدولية، وهي عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق (اليونكتاد، تقرير اليونكتاد 2013، 2013). وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات متعددة القوميات المتعلقة بمنتج أو خدمة ما، من بدايته إلى غاية تقديمه في شكله النهائي بدءا من التصميم، مروراً بالإنتاج، التسويق، وصولاً إلى الخدمات اللوجستية والتوزيع (Emanuela & Ruslan, 2016).

حيث يمكن تحديد دور محدد لكل بلد في سلاسل القيمة لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المواد الخام ومستلزمات الخدمات) وحتى الاستخدام النهائي (صادرات للاستهلاك)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، وتختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به، وبالتالي موقعه على ما يعرف بمنحنى ابتسامة.

يشير منحنى ابتسامة إلى العلاقة بين مراحل الإنتاج ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، وهي تأخذ شكل U حيث أن أنشطة المنبع upstream مثل البحث والتطوير والتصميم والتجديد وأنشطة المصب downstream مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع تساهم بالجزء الأكبر من القيمة المضافة (48.51 تريليون دولار سنة 2016 حسب إحصائيات البنك الدولي) مقابل حصة اضعف لمراحل التصنيع والتجميع النهائي للمنتجات. حيث يقع التصنيع Manufacturing في أسفل المنحنى بأدنى قيمة مضافة، وبالتالي يتوقف حجم القيمة المضافة على طبيعة المنتج النهائي والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعه، وهو ما أكدته تقرير الملكية الفكرية لسنة 2017 والذي عرض أهمية رأس المال غير الملموس في توليد القيمة المضافة، عن طريق تحديد مقدار الدخل المتراكم للعمالة ورأس المال غير الملموس ورأس المال الملموس في إنتاج سلسلة القيمة العالمية. ولتوضيح العوامل المؤثرة على التموقع في سلاسل القيمة العالمية، قامت منظمة العمل الدولية بتلخيصها في خمس عوامل (ILO, 2014) كفاءة النظام، نوعية المنتج، تنوع المنتج، معايير المحيط الاجتماعي، بيئة العمل) حيث عمد التقرير إلى تبيان أهمية استخدام أنظمة إنتاج جديدة قادرة على توفير المعلومة التي تحقق الكفاءة التشغيلية للأنشطة (خفض التكاليف، خدمات التوزيع...) والتي تمكن من خلق منتج متميز قادر على الاستجابة إلى متطلبات السوق وتحقيق رغبات المستهلكين، وذلك في بيئة عمل محفزة وبيئة استثمار جاذبة غير معرقة.

3.III. مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: يختلف قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن التجارة التقليدية التي كان يتم فيها تصنيع السلع بنسبة 100 % في بلد واحد ويتم تصديرها في شكلها النهائي، فيعتمد قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نظرية "الاستيراد للتصدير" "I2E" لـ Baldwin & Lopez 2013 والتي تركز على السلع الوسيطة في التصدير (Lopez-Gonzalez, novembre).

ومن أهم هذه المؤشرات:

- مؤشر حصة السلع الوسيطة في الواردات (OECD, OECDdata, 2020): يُعرّف بأنه حصة المدخلات المستوردة في إجمالي الواردات لبلد ما، ويعكس مدى استخدام البلد لمدخلات أجنبية. وغالباً ما يشار إليه على أنه "حصة القيمة المضافة الأجنبية من إجمالي الواردات"

- مؤشر القيمة المضافة في إجمالي الصادرات (OECD, OECDlibrary, 2020): القيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات هي تقدير للقيمة المضافة لاقتصاد بلد ما في إنتاج السلع والخدمات للتصدير، يقسم هذا المؤشر إجمالي القيمة المضافة المحلية إلى: القيمة المضافة المحلية في قطاع معين، القيمة المضافة المحلية في أنشطة المنبع والقيمة المضافة المحلية في المدخلات الوسيطة التي تم شحنها لأول مرة.

- مؤشر طول سلاسل التوريد (FILIPPO, 2018): يعالج طول سلسلة التوريد درجة الترابط في بلد/قطاع معين مع تلك البلدان/القطاعات التي تشتري منها المنتجات الوسيطة، ويعبر عن الفوائد المحتملة التي يمكن لبلد ما استغلالها داخل سلاسل القيمة العالمية، بافتراض أن سلاسل القيمة الأطول (أي سلاسل القيمة المجزأة أو الأكثر تعقيداً) توفر المزيد من الفرص للبلد إمكانيات المشاركة.

4.III. أنماط سلاسل القيمة العالمية: صنف معهد ماكينزي في تقريره حول مستقبل التجارة الدولية الصادر في جانفي 2019 ستة نماذج لسلاسل القيمة العالمية، يشرح فيها اندماج الدول من خلال مدى اعتمادها على المدخلات المختلفة، كثافة تجارتها ومدى مشاركتها ضمن سلاسل القيمة العالمية.

ووضع ذلك من خلال مصفوفة كالتالي (Mckensy, 2019):

- الابتكارات العالمية: تشمل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والسيارات، آلات ومعدات النقل الأخرى، والمواد الكيميائية والأدوية. وفيها تسجل أعلى قيمة مضافة باستخدامها ل 33 في المائة من اليد العاملة الماهرة محققة بذلك مساهمة بـ 21.5 تريليون دولار في الناتج الإجمالي، تنطوي على العديد من المدخلات الواسطة خاصة تلك المتعلقة بمعدات النقل، وتمثل الاقتصاديات المتقدمة ثلثي التجارة في سلاسل القيمة للابتكارات العالمية، والصين هي أكبر مصدر منفرد في المجموعة، حيث تمثل 14 في المائة من التجارة في الابتكارات العالمية.
  - سلع كثيفة العمالة: تتمثل في سلاسل القيمة للمنسوجات، الملابس، الأثاث... أهم ميزة في هذه السلاسل انها تعتمد على العمالة منخفضة المهارة، والتي تنشط بكثرة في البلدان النامية ممثلة في حصة صادرات الاقتصاد النامي بنسبة 62 في المائة، ولا تتعدى مساهمتها 7 في المائة في التجارة العالمية، لذا تستعد تقنيات الأتمتة الجديدة لإعادة تشكيل البلدان التي تشارك في سلاسل القيمة من هذا النوع.
  - العمليات الإقليمية: تنمو التجارة بشكل أسرع في هذا النوع من سلاسل القيمة مقارنةً بالابتكارات العالمية أو نماذج السلع كثيفة العمالة، فيستخدم هذا النوع مدخلات وسيطة قليلة جدا لأنها تعتبر هي في حد ذاتها مدخلات وسيطة لمنتجات أخرى، حيث تشمل سلاسل القيمة للمطاط والورق والصلب والمعادن المصنعة إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي 15.3 في المائة لازالت تعتبر متوسطة نوعا ما نظرا لأهميتها في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.
  - سلع كثيفة المواد الأولية: وتتمثل في سلاسل القيمة للموارد الطبيعية كالزراعة والمعادن والمنتجات الطاقوية، وتعتبر كمغذي لباقي سلاسل القيمة، إذ تساهم بنسبة 11 في المائة من القيمة المضافة العالمية، ويوظف القطاع الزراعي أكثر من 870 مليون شخص عبر العالم والذي تظهر مساهمته في سلاسل القيمة من خلال المعدات والأدوات المستخدمة في القطاع، كما تقترب في ناتجها الإجمالي المقدر بـ 20 تريليون دولار لقيمة الناتج الإجمالي لسلاسل الابتكارات العالمية.
  - خدمات كثيفة العمالة: وتشمل سلاسل البيع بالتجزئة والبيع بالجملة والنقل والتخزين والرعاية الصحية، يوظف هذا النوع من السلاسل 740 مليون من اليد العاملة أي ما يعادل سبع مرات من التوظيف في سلاسل قيمة الخدمات كثيفة المعرفة.
  - خدمات كثيفة المعرفة: تتمثل في الأصول غير الملموسة التي تعتمد بشكل كلي على اليد العاملة الماهرة في خدمات تكنولوجيا المعلومات، تستحوذ الدول المتقدمة على هذا النوع من السلاسل حيث أن أكبر خمس بلدان مصدرة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأيرلندا وألمانيا وفرنسا) تشكل 46 في المائة من مجموع الصادرات العالمية.
- 5.iii. أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية :
- خلق روابط بالاقتصاد العالمي: تعتبر سلاسل القيمة حلقة الربط بين البلدان في مجال الإنتاج والتجارة العالمية، حيث أثمر ظهورها تعزيز إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت أقطاب تجارية ضمن خارطة التجارة الدولية، واندمجت دول الأطراف (الجنوب) مع دول المركز (الشمال) بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، فبعدما كانت دول الجنوب تمثل أسواق لتصريف منتجات دول الشمال في القرن 20، أصبح في القرن 21 تدفق المنتجات من وإلى شمال-جنوب وتعددت مراكز التجارة العالمية.
  - وسيلة لتحقيق التنمية: تشير معظم التقارير التي تعرضت لسلاسل القيمة العالمية لمدى مساهمتها في رفع مستوى التنمية للبلدان المندمجة، من خلال الآثار الاقتصادية الايجابية على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، فتساهم القيمة المضافة للتجارة في المتوسط بحوالي 30% من الناتج الداخلي الخام للبلدان النامية (تقرير الأمم المتحدة 2014)، وتساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التقنية، وتوليد المهارات، وخلق فرص العمل بزيادة عدد الوظائف، ما يدعم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها.
  - تحقيق التنوع الاقتصادي: يتجه واضعو السياسات إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لحفز التحول الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية المحلية وضمان التحول إلى أنشطة تولد قيمة مضافة أعلى، فتموقع الدول في سلاسل القيمة العالمية مرتبط بنوع مشاركتها (بأنشطة المنبع أو أنشطة المصب). فحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2013 أقر أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يكون عن طريق استهداف أجزاء قطاعية محددة، وبتحديد درجة تطور الأوضاع التجارية والقدرات الصناعية في البلد.

#### 1V. دراسة تحليلية لمنطقة التجارة الحرة لأفريقيا ومساهمتها في ترقية الحصة النسبية للقارة في التجارة الدولية:

تمثل منطقة التجارة الحرة لأفريقيا فرصة لتعميق علاقاتها البنينة والتوفيق بين السياسة التجارية وأهداف السياسة الصناعية، وتعزيز التكامل الإقليمي لتوحيد القارة.

##### 1.1V. أداء الاقتصادي للقارة الإفريقية: يعتمد الأداء الاقتصادي أساساً على مؤشرات الاقتصاد الكلي للقارة ومدى تنافسيتها.

1.1.1V. مؤشرات الاقتصاد الكلي: نلاحظ من الجدول رقم 01 أنه بعد أن بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقارة ذروته عند 4.7% في 2010-2014 تباطأ نموه إلى 3.5% عام 2015 ليصل إلى 2.1% عام 2016 بسبب أزمة النفط 2014 وغيرها من الصدمات الإقليمية كالجفاف في شرق وجنوب أفريقيا، وأزمة إيولا في غرب أفريقيا، إلا أنه عاود الانتعاش التدريجي ليصل إلى 3.5% عام 2018، مع توقع نمو إلى 4.1% بحلول 2020، وذلك للتعافي التدريجي للنمو في أفريقيا الوسطى واسترداد السلع الأسعار وارتفاع الإنتاج الزراعي. وانخفض متوسط معدل التضخم في أفريقيا من 12.6% عام 2017 إلى 10.9% عام 2018 ومن المتوقع أن ينخفض إلى 8.1% عام 2020، حيث خفت الضغوط التضخمية واستقرت أسعار الصرف. أما فيما يخص إجمالي الرصيد المالي فترجع متوسط العجز المالي لأفريقيا من 7% عام 2015 و2016 إلى 4.5% عام 2018، بسبب تدفق التحويلات داخل أفريقيا عبر قنوات غير رسمية وارتفاع تكاليف خدمات البنوك، مما حال دون تدفق التحويلات الرسمية. فيما بقي الحساب الجاري الخارجي يعاني من عجز مستمر متناقص حيث سجل أعلى عجز سنة 2015 بمقدار 6.7 في المائة بسبب أزمة النفط 2014 ليصل إلى نسبة 2.8 في المائة عام 2019 وتوقع ارتفاع النسبة بدرجتين إلى 3 في المائة برغم التصحيحات الهيكلية والإجراءات المالية التي قامت بها الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط.

2.1.1V. تنافسية القارة الإفريقية: يصدر تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقس هذا التقرير القدرة التنافسية للدول من خلال (12) محوراً هي: (المؤسسات، البنية التحتية، اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة، المهارات، سوق المنتجات، سوق العمل، النظام المالي، حجم السوق، ديناميكية العمل، والقدرة على الابتكار).

يوضح الجدول رقم 02 أن الفجوات التنافسية بين مناطق العالم لازالت قائمة، إذ أن أدنى متوسط إقليمي مسجل في جنوب الصحراء الكبرى لأفريقيا، حيث تبلغ الفجوات الإقليمية في الصحة وتبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال والبنية التحتية وحجم السوق والقدرة على الابتكار 50.8، 40.4، 45.3، 34.4، 29.4 نقطة على التوالي، وذلك راجع إلى البنية التحتية الضعيفة والمتأكلة والعجز في وجود مهارات تحاكي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، إضافة إلى أن تكاليف الإنترنت في أفريقيا أعلى بكثير عما هي عليه في أي مكان آخر في العالم، وسرعات الإنترنت في جميع أنحاء أفريقيا أقل بكثير من الحد الأدنى المتعارف عليه وفقاً للمعايير العالمية، وسجلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى مستوى في مؤشر القدرة على الابتكار بـ 41.3 نقطة وذلك راجع إلى ضعف نفقات البحث والتطوير في القارة الإفريقية حيث كانت أقل من 0.5 في المائة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ECA, 2018)، ولم يتعدى عدد مراكز البحث 660 (James, 2018) مركز بالقارة أنتجت 17400 تصميم صناعي و245500 علامة تجارية، و17000 براءة اختراع (WIPO). أما داخل القارة تعد موريشيوس الدولة الأولى أفريقيا؛ حيث حصلت على نسبة 64.3 والمرتبة 52 عالمياً، وذلك راجع إلى تحسين بنيتها التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلتها جنوب أفريقيا ثم دول شمال أفريقيا.

2.1V. واقع التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية في الدول الإفريقية: بالرغم من الخصائص المادية والطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعد أقل اندماجاً في حقول التجارة الدولية، وتعد حصتها النسبية في التجارة الدولية جد ضعيفة في ظل ارتفاع معدلات تمركزها التجاري وقلة تنوع صادراتها.

1.2.1V. تطور التجارة الخارجية لدول القارة الإفريقية: تعتبر السوق الاقتصادية الإفريقية أقل ديناميكية وذلك راجع إلى ضعف حجم المبادلات التجارية مع العالم كما يوضحه الشكل رقم 02.

حيث نلمس مدى هامشية حجم التعاملات التجارية لأفريقيا مع العالم، حيث لم تتجاوز خمسمائة مليار دولار خلال سنتي 2015-2017 وهو أضعف معدل مقارنة بأكثر من 3 آلاف مليار دولار لأوروبا وحوالي 2.9 ألف مليار دولار بأمريكا وأكبر مهيمن آسيا بمقدار 4 آلاف مليار دولار، إذ لا تتعدى صادراتها نسبة 16.6 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية عام 2017 (50 في المائة من صادراتها للعالم تتركز في السلع الأساسية والمواد المعدنية في شكلها الخام)، وتراوحت حصة الصادرات من أفريقيا إلى بقية العالم بين 80 و90 في المائة في 2000-2017، حيث أكثر من 60 في المائة من صادرات أفريقيا تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وأوروبا، وأكثر من 70 في المائة من واردات أفريقيا تأتي من الصين وأوروبا، ويرجع ذلك إلى عدم تهيئة البنية التحتية في المنطقة التي تساهم في زيادة وتوسع حجم

المبادلات التجارية إقليمية كانت أو عالمية، إذ تبلغ حصة المنطقة من التجارة البحرية الدولية 7 في المائة من إجمالي السلع المحملة و 5 في المائة (UNCTAD, REVIEW OF MARITIME TRANSPORT 2019, 2019) من البضائع التي تم تفرغها في نفس المنطقة (أضعف نسبة قاريا). و فقط ربع الطرق معبدة في أفريقيا ما نسبة 25 في المائة من القارة شبكة الطرق معبدة، بينما المتوسط العالمي تتجاوز 50 (Africa, NEXT STEPS FOR THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA report 2019, 2019) في المائة. ففي 2015 كان لدى جنوب صحراء أفريقيا 3700 كم فقط من الطرق السريعة مقارنة بـ 24000 كم في الهند و 111000 كم في الصين (Group A. D., 2019). ووفقا لتقديرات رابطة الخطوط الجوية الإفريقية AFRAA فإن حصة الخطوط الجوية الإفريقية من الحركة العالمية تبلغ 2.13 (AFRAA, 2019) في المائة موزعة كالتالي 22.41 في المائة حركة طيران محلية، 27.62 في المائة حركة طيران بينية، في حين بلغت حركة الطيران الدولية 51.05 في المائة (AFRAA, 2019)، مع أداء شحن جوي لاي فوق 1.7 في المائة، وهو ما أثر على إيرادات النقل الجوي التي لم تتف 2.13 في المائة مقارنة بـ 34.49 في المائة في آسيا و 26.73 في المائة في أوروبا و 22.32 في أمريكا الشمالية (IATA, 2019).

**2.21V. التجارة البينية في أفريقيا:** توجد ثمان تكتلات اقتصادية في أفريقيا، ومع ذلك تظل حصة التجارة البينية منخفضة، حيث بلغت حوالي 14.8 في المائة عام 2017، كما يوضح الشكل رقم 03. إذ يوضح الشكل تركيبة الصادرات البينية في أفريقيا، ويلاحظ هيمنة السلع المعدنية 33 في المائة، حيث تنشط بلدان القارة في أنشطة المنبع ذات الحصص المنخفضة للقيمة المضافة المعتمدة على سلال تصدير كثيفة الاستخدام للموارد، كما يلاحظ أن التجارة البينية متنوعة أكثر مما هي عليه مع العالم الخارجي، إضافة إلى اختلاف مستويات التجارة البينية داخل البلد الواحد لاختلاف هيكل الإنتاج ومستويات التنمية الاقتصادية، وكذا الاختلافات في العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء، إذ لم يكن هناك نقص في الاتفاقات الإقليمية إنما الخلل في الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقات (Group W. B., 2018). حتى أن التقدم نحو التكامل الإقليمي داخل المنطقة غير متساو حسب مؤشر التكامل الإقليمي في القارة. فيتكون المؤشر من خمسة أبعاد تعتبر أساسية لتكامل أفريقيا (African, 2016): التكامل التجاري (مستوى الرسوم الجمركية على الواردات، حصة صادرات البضائع داخل الإقليم، حصة واردات السلع داخل المنطقة، حصة من التجارة البينية في السلع داخل المنطقة، التجارة (/ إجمالي التجارة البينية))؛ البنية التحتية الإقليمية (مؤشر تطوير البنية التحتية، نسبة الرحلات الجوية داخل المنطقة، إجمالي تجارة الكهرباء الإقليمية ومتوسط تكلفة التجوال)؛ التكامل الإنتاجي (حصة الصادرات والواردات من السلع الوسيطة البينية، مؤشر تكامل تجارة السلع)؛ حرية تنقل الأشخاص (نسبة الدول الأعضاء التي لا يحتاجون رعاياها إلى تأشيرة للدخول)، التصديق على بروتوكول بشأن حرية التنقل، نسبة الدول الأعضاء التي يحتاجون رعاياها إلى تأشيرة للدخول)؛ التكامل المالي والاقتصادي الكلي (قابلية تحويل العملات ومعدل التضخم التفاضلي).

فمن الشكل 04 نلاحظ أن متوسط مؤشر التكامل الإقليمي لم يتعد (0.47 نقطة) لثمانى مجموعات اقتصادية، حيث سجل التكامل التجاري أعلى متوسط 0.54، وأدنى متوسط سجله التكامل المالي والاقتصادي 0.38، وتقاربت معدلات البنية التحتية والتكامل الإنتاجي المتوسط الكلي للمؤشر، وتباينت معدلات كل بعد داخل التجمع الاقتصادي الواحد، وسيتم دعم سياسة التكامل في جميع أنحاء القارة لو تبادلت هذه التجمعات الاقتصادية نقاط قوتها المسجلة على مستوى كل بعد من أبعاد مؤشر التكامل الإقليمي.

**3.2.IV. الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا:** تعد القارة الإفريقية من أضعف المناطق قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لم تتعدى الاستثمارات الواردة 45.9 مليار دولار بنسبة 3.5 في 2018، ولم تتجاوز الاستثمارات المتدفقة من القارة قيمة 10 مليار دولار بنسبة 1% عام 2018 حسب تقرير الاستثمار العالمي 2019.

حيث سجلت القارة الأفريقية ارتفاعا بنسبة 11% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 متحديا بذلك الاتجاه التنزلي العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2018، وذلك بسبب استمرار الاستثمار في القارة في البحث عن الموارد، لارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والطلب عليها، فارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7% مدعومة بالاستثمارات في مصر في صناعة النفط والغاز، والنمو الاقتصادي المستقر في المغرب الذي جلب عدة استثمارات خاصة في قطاع السيارات، في حين ظلت التدفقات الواردة إلى وسط أفريقيا عند مستوى 8.8 مليار دولار، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أفريقيا بنسبة 15% ليصل إلى 9.6 مليار دولار بسبب مخاطر عدم الاستقرار في نيجيريا بين الحكومة والشركات متعددة الجنسية، ولم تتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا إلى حد كبير حيث بلغت 9 مليار دولار عام 2018، أما جنوب أفريقيا فقد انتعشت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى حوالي 4.2 مليار دولار عام 2018، مدعومة بحملة الحكومة لجذب 100 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول سنة 2023 (UNCTAD, World investment report 2019, 2019).

كما ويشير تقرير الاستثمار العالمي 2019، إلى زيادة الاستثمارات مع الأسواق الناشئة في حين لا تتعدى الاستثمارات البنينية في منطقة التجارة الحرة القارية نسبة 9% (UNCTAD, World investment report 2019, 2019, p. 30)، ويقاء تصدر فرنسا قائمة المستثمرين في القارة في الاقتصاديات الرئيسية المنتجة للهيدروكربونات بسبب وجهة التجارة الموروثة من النموذج الاستعماري. و أوضح ذات التقرير في أفاق الدراسة الخاصة بقارة أفريقيا، أن التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية من شأنه أن يكون له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن القضاء على التعريفات الجمركية بموجب الاتفاقية يمكن أن تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق ( الاستفادة من سوق 1.2 مليار شخص) بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتكامل الإقليمي أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستهدف إضافة القيمة للسلع الأساسية والموارد الطبيعية المحلية، ويحقق للاقتصاديات الرئيسية فرصة الحصول على ميزة الحركة الأولى Advantage First\_mover من خلال بناء شراكات مع الشركات متعددة الجنسيات.

3.IV. أهمية منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا في تعزيز موقع القارة ضمن سلاسل القيمة العالمية: تدل التقديرات على أن أفريقيا قد تقترب من مضاعفة مخرجاتها الصناعية التحويلية التي سترتفع من 500 مليار دولار في عام 2016 إلى 930 مليار دولار في عام 2025 (مجلس التجارة 2019)، وقد تساعد استراتيجية التنوع هذه المدعومة باتجاه التكامل الإقليمي، تطوير القدرات الإنتاجية المطلوبة للتنافس بين البلدان الإفريقية ما يعزز تسهيل ربطها بسلاسل القيمة العالمية.

1.3.IV. موقع القارة ضمن سلاسل القيمة العالمية: طبقا للبنك الدولي، تصنف مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بحسب تخصصها في الإنتاج والتصدير وهي: سلع أولية، وتصنيع، وابتكار. أما أهم محددات هذه المشاركة فهي حجم الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، وحجم السوق، والمؤسسات.

من خلال الخارطة (شكل 05) نلاحظ أن مشاركة أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية التي لم تتعدى نسبة 2.2 في المائة (OECD, The Africa Competitiveness Report 2015, 2015) (حصّة تجارة القيمة المضافة في التجارة الدولية) تتم وبشكل كبير اعتمادا على السلع الأولية المحدودة، حيث تكشف واردات أفريقيا عن تركيز عال في السلع الرأسمالية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، في حين الصادرات الإفريقية (في شمال وغرب أفريقيا على وجه الخصوص) لا تزال تتركز على السلع الأولية المحدودة الخالية من المحتوى التكنولوجي، فحسب مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index ECI) الذي يقيس كثافة المعرفة في الاقتصاد من خلال مدى كثافة المعرفة للمنتجات التي يصدرها البلد، تذيلت دول أفريقيا المراتب الأخيرة ضمن 129 دولة وسجلت قيم سلبية للمؤشر (OEC, 2020)، وقدر مؤشر التركيز السلعي لليونكتاد للمنتجات الإفريقية للفترة 2015-2017 ب 0.53 نقطة دلالة على انخفاض نصيب الصادرات الإفريقية في إجمالي الصادرات العالمية (UNCTAD, 2019)، أما شرق وجنوب أفريقيا سجل زيادة حصص صادرات ذات تصنيع محدود فحسب مؤشر الأداء الصناعي الصادر في سنة 2020 عن منظمة اليونيدو تحتل المنطقة الإفريقية المرتبة الأخيرة حسب أبعاد للمؤشر (UNIDA, 2020)، لأنها أقل المناطق صناعيا وأكثرها تخلفا، ويشكل جنوب وشمال أفريقيا حصة الأسد من إجمالي حجم المشاركة بنسبة 78 في المائة وذلك راجع إلى الموارد الطبيعية بالمنطقتين والتخصص القوي في أنشطة التعدين، في حين أن غرب أفريقيا تمثل 14 في المائة فقط، وأضعف نسبة في وسط أفريقيا 3 في المائة.

أما بالنسبة للتجارة البنينية داخل القارة فهي تمثل نسبة 12 في المائة في أنشطة الاندماج الخلي ونسبة 6 في المائة في أنشطة الاندماج الأمامي (OECD, The Africa Competitiveness Report 2015, 2015). لذا تبقى مشاركة أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية محددة بعوامل هيكلية أهمها حجم السوق المحلي، مستوى التصنيع، القرب من مراكز التصنيع، وإنشاء سلاسل إقليمية يعتبر فرصة للوصول إلى الأسواق.

2.3.IV. آليات تفعيل دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية: هناك عدة آليات وأدوات يجب أن تضعها اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لتعزيز اندماج أعضائها في سلاسل القيمة العالمية، ومن بينها:

■ إنشاء مناطق اقتصادية خاصة كمدخل للنفاذ إلى الأسواق العالمية؛ استخدم العديد من البلدان النامية المناطق الاقتصادية الخاصة كأداة سياسية لتعزيز التصنيع والتحول الاقتصادي، وتعرف على أنها مناطق محددة جغرافيًا تسهل الحكومات من خلالها النشاط الصناعي بتقديم الحوافز المالية والتنظيمية بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية والتعريفات (International Growth Centre, 2019)، حيث يقر تقرير التنمية في العالم 2020 للبنك الدولي بإمكانية استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة كوسيلة لتسهيل المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (World Bank, 2019). فهي تمثل حل وسط جديد من جانب واحد بين الدولة والسوق، من خلال تقديم نفسها كمنهج مكمّل أو بديل لدمج الاقتصاد المحلي بشكل إيجابي في الاقتصاد الإقليمي أو العالمي (Zeng, 2021)، وتعد هذه

المناطق أقطاب امتياز تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة في فروع الشركات متعددة الجنسيات الموزعة لمراحل إنتاجها أين توجد قيم مضافة عالية، وهذا التوزيع يخلق ترابط وتبادل بين هذه الفروع الإنتاجية فيما بينها من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة خالقة ديناميكية تجارية عالية جدا (حميد،، 2014-2015)، والشكل 06 يوضح أن المناطق الاقتصادية الخاصة جزء مكمّل في شبكة الإنتاج الدولي وسلاسل القيم العالمية.

تعد الصين من أنجح الدول من حيث الاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة لتحقيق تحولات اقتصادية بعيدة المدى. فقد ساهمت المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والتوظيف، والصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث تشير التقديرات إلى أنه في السنوات الأخيرة، شكلت المناطق الاقتصادية الخاصة على المستوى الوطني حوالي 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، و 46٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر، و 60٪ من الصادرات وولدت ما يزيد عن 30 مليون وظيفة كما لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة أدوارًا مهمة في جلب تقنيات جديدة إلى الصين وفي تبني ممارسات الإدارة الحديثة (Zeng, 2021, p. 09).

ومن أبرز أمثلة المناطق الاقتصادية الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، منطقة حرة في ميناء جبل علي أنشئت في عام 1985. وقد أوجدت 135000 فرصة عمل وأكثر من 80 مليار دولار من التجارة وساهمت بأكثر من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتجذب 23.9٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي (Jafza).

ونظرًا للتحديات المختلفة التي تواجهها برامج المناطق الاقتصادية الخاصة في إفريقيا، يمكن أن تستفيد من الدروس والخبرات المفيدة للصين والدول الأخرى، بإتباع ما يلي (Zeng D. Z., 2015):

- استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة لمعالجة إخفاقات السوق أو القيود الملزمة التي لا يمكن معالجتها من خلال خيارات أخرى؛
- إطار قانوني وتنظيمي سليم ومؤسسات فعالة مع التزام حكومي قوي وطويل الأمد؛
- اعتماد نموذج التنمية المناسب من خلال التخطيط الاستراتيجي وتحديد المواقع الصناعية؛
- عمل أفضل داخل المنطقة؛
- التدريب على المهارات ونقل التكنولوجيا ونشرها.

■ اعتماد استراتيجية نمو كآلية لزيادة التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي؛ عرف بنك التنمية الإفريقي مثلثات النمو بأنها مناطق وطنية تنموية منتشرة على مساحة كبيرة واضحة المعالم، ويشترط فيها أن تتجاوز جغرافيا بين ثلاث دول أو أكثر من أجل الاستثمار الأمثل للموارد وتشجيع التجارة والاستثمار بكافة أشكاله (فاخوري، 2014)، وفي ظل تزايد التعاون الإقليمي ظهر مثل هذا التعاون المكاني المشترك وانتشر بسرعة في آسيا، حيث مثلت مثلثات النمو حلاً آسيويًا لمشاكل تبادل العوامل وتوافر الموارد في الاقتصاديات النامية، وكان مثلث النمو سنغافورة- ماليزيا- اندونيسيا IMS/ GT الذي تم توضيح مفهومه لأول مرة في ديسمبر 1989 من قبل النائب الأول لرئيس الوزراء السنغافوري، وخلال قمة الآسيان الرابعة في 1994 أصبح المثلث ذو صفة رسمية (Toh, 2006, pp. 4-5)، أنجح تعاون إقليمي فرعي قدم منافع اقتصادية للمناطق الأعضاء (Majid, 2010).

هدف مثلث النمو إلى تعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية وتحسين التكامل بين المناطق الثلاث المتجاورة، حيث جمعت الاتفاقية بين الخبرة الإدارية ورأس المال والتكنولوجيا والبنية التحتية لسنغافورة (احتاجت سنغافورة لنقل صناعاتها كثيفة العمالة إلى البلدان المجاورة منخفضة التكلفة مثل ماليزيا) مع وفرة العمالة والأراضي والموارد الطبيعية في ولاية "جوهو" في ماليزيا ومحافظة "رياو" في اندونيسيا، كما يوضحه الشكل رقم 07.

وقد حقق نتائج إيجابية عادت على كل أعضاء المثلث دون استثناء، حيث كان حجم الاستثمارات المتولدة في IMS-GT كبيرًا للغاية؛ اجتذبت 10 مليارات دولار من استثمارات القطاع الخاص خلال السنوات الخمس الأولى من تأسيسها، وجذبت أيضا أكثر من 700 شركة أجنبية من 34 دولة واعتبر مثلث النمو IMS/ GT كقنوات لكل من الشركات المحلية والأجنبية لكي تنخرط في سلاسل القيمة العالمية (Toh, 2006)

■ تنظيم تحرير اتفاقيات تجارية تفضيلية كأداة لتحفيز التجارة البينية؛ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية الاتفاقيات التجارية التفضيلية في تعزيز تكامل سلاسل القيمة العالمية، كما يوضحه شكل رقم 08 العلاقة بين عمق اتفاقيات التجارة التفضيلية وتجارة سلسلة القيمة العالمية، إذ تتمثل إحدى الطرق البسيطة لشرح الارتباط بين التجارة في سلاسل القيمة العالمية وعمق اتفاقيات التجارة التفضيلية في أن بعض السياسات خارج الحدود تحتاج إلى التنظيم في الاتفاقيات التجارية حتى تعمل سلاسل القيمة العالمية بكفاءة. فالمشكلة الرئيسية التي تحلها الاتفاقيات التجارية هي استيعاب العوامل الخارجية لشروط التجارة الناشئة عن التعريفات الأحادية، لذا تحفز اتفاقيات التجارة التفضيلية على إنشاء سلاسل القيمة العالمية من خلال توفير ضوابط مشتركة تسمح بالتوطين

عبر الحدود، والمركزة أساساً- الضوابط المشتركة- على تصميم قواعد منشأ وتنفيذها بشكل جيد وملائم يدعم تحرير التجارة التفضيلية التي تعد أساس إقامة منطقة للتجارة الحرة، أين تلتزم الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية ونظام الحصص على حركة السلع المتبادلة مما يسهم في تعزيز الميزة التنافسية للشركات والتي تكون مطالبة باحترام الشروط المتعلقة بقواعد المنشأ، والتي تحدد المعايير التي يجب على الشركات الامتثال لها للتأكد من أن منشأ السلع هو منطقة التجارة الحرة، مما يتيح لها الاستفادة من المعاملة التفضيلية داخل المنطقة. إذ تشكل الحواجز غير الجمركية عائقاً كبيراً أمام التجارة الدولية، فإضافة إلى متوسط تطبيق الحماية الجمركية في أفريقيا 8.7 في المائة، وجدت عقبات أخرى زادت من تكاليف التجارة الإفريقية بنسبة 283 (Hannah Timmis, 2019) في المائة ارتبطت بقواعد المنشأ التي شكلت تكلفة إضافية للإنتاج. كما أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يعتمد على التفاعل بين عدة عوامل أهمها التغيرات في التعريفات الجمركية ومستوى الحماية النهائية، وأوجه الاختلاف بين التعريفات التي تُفرض على المصدرين الأفريقيين وتلك التي تُفرض على منافسهم (أي الهوامش التفضيلية) (مجلس التجارة (2019, p. 08), وفي هذا الإطار يؤكد تقرير لليونكتاد على أن "قواعد المنشأ تشكل حجر الزاوية للتنفيذ الفعال لتحرير التجارة بشروط تفضيلية، والأداة السياساتية الحاسمة المطلوبة لتشغيل أي منطقة للتجارة الحرة، كما تكتسي أهمية حيوية فيما يتعلق بتوفير فرص تعزيز التجارة لصالح البلدان الإفريقية الأقل نمو" (اليونكتاد، 2019).

## ٧. النتائج ومناقشتها :

إذا تم إتباع الآليات والأدوات الموضحة مسبقاً فقارة أفريقيا ستحقق جملة من المكاسب مع مراعاة ازالة العوائق والعقبات:

### ٧.١. المكاسب المحتملة لأفريقيا من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

حسب تقرير اليونكتاد لسنة 2019 فان منطقة التجارة الحرة القارية لأفريقيا يمكن أن تحقق مكاسب قدرها 16.1 مليار دولار وتعزز التجارة البينية الإفريقية بنسبة 33 في المائة (Unctad, Economic Development in Africa, Made in Africa, 2019) ، كما تشير الإحصائيات إلى أنه في ظل إنشاء منطقة التجارة الحرة لأفريقيا يمكن أن تزيد التجارة البينية من 10.2 في المائة عام 2010 إلى 15.5 في المائة عام 2022، وإذا تم تخفيض التعريفات الجمركية فيمكن أن يزيد حجم التجارة إلى أكثر من الضعف في نفس الفترة إلى 21.9 في المائة إضافة إلى إمكانية خلق سلسلة قيمة الإقليمية خاصة بالقارة الإفريقية وتعزيز علامة "صنع في أفريقيا" وتحقيق المزايا والمكاسب التالية:

- زيادة القدرة التنافسية للشركات في أفريقيا وتعزيز التجارة البينية الإفريقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بتفعيل أهداف محتوى المادة 4 من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المتعلقة بتدابير تسيير التجارة إضافة إلى تنفيذ خطة العمل لتنمية التجارة الإفريقية داخل الاتحاد الأفريقي.
- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية؛ فبتطبيق المادة 15 من اتفاق إنشاء القارة الإفريقية يمكن أن تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف غير المباشرة لممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا حيث سترتفع الضغوط التنافسية على الشركات المحلية الإفريقية أمام الشركات الأجنبية، الأمر الذي يدفع بالحكومات إلى دعم شركاتها المحلية بالاستثمار وإقامة شراكات مع الشركات الأجنبية بتوفير المعلومة والكشف عنها والشفافية في توجيه المعاملات التجارية.
- حفز النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي؛ يمكن أن يكون التكامل الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق لبناء القدرات الصناعية في أفريقيا وتكثيف التجارة الإفريقية في السلع المصنعة، فتنفيذ مبادرة التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا من قبل الاتحاد الأفريقي وظهور الرقمنة والتجارة الإلكترونية بإمكانها تحفيز التصنيع والتنمية الصناعية في أفريقيا ودفع التحول الهيكلي الشامل.
- تطوير الزراعة والأعمال الزراعية وأثارها على التنمية الريفية؛ فالقطاع الزراعي يعتبر أكبر تحد لأفريقيا وتفعيل اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلى جانب ملاحظتها المتعلقة بالاستثمار، وتيسير التجارة، والخدمات، والحواجز التقنية، وتدابير الصحة النباتية وقواعد المنشأ، وتنفيذ الأهداف الواردة في بيان مالابو، مثل التخصيص في الميزانيات الوطنية 10٪ على الأقل من الإنفاق العام على الزراعة (Commission, 2014)
- فتح المجال لقطاع الخدمات لدعم التحول الهيكلي خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي؛ يمكن أن يوفر إنشاء سوق قاري لموردي الخدمات تعزيز القدرة التنافسية فيها وتقديم الخدمات والمساهمة في تحسين تسيير التجارة في القارة. فقطاع الخدمات له دور حاسم في التحول الهيكلي في المنطقة، باعتباره قطاعاً مستقلاً ذا قيمة مضافة عالية.

### ٧.٢. العوائق الرئيسية أمام إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تنطوي اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية على تحقيق جملة من الأهداف للوصول إلى المكاسب المرجوة، غير أن تحقيق هذه الأهداف تعوقه الكثير من الأمور من أهمها:

- صعوبة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا: تواجه الشركات في أفريقيا عقبات متعددة تعرقل ديناميكيتها، وقدرتها التنافسية وتحد من ربحيتها وكذا نموها، وقد يصل الأمر أحيانا إلى تهديد إستمراريتها، حيث أن معظم القيود تؤثر على عمليات الشركات وعلى بقائها.
- ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتعقد الإطار القانوني الدولي الذي يحكم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، الذي يتألف من إطارين معاهدات الاستثمار واتفاقيات الاستثمار الإقليمية. فمنذ عام 1960 وقعت البلدان الإفريقية 853 معاهدة استثمار ثنائية، منها 173 اتفاقية بين البلدان الإفريقية (Unctad, ARIA IX, 2019)، الأمر الذي يضع بلدان أفريقيا في دائرة النزاعات مع المستثمرين.
- قصور البنية التحتية: لطالما كانت الطرق والموانئ والسكك الحديدية والممرات مهمة للتكامل الإفريقي الذي يعاني من تأخر بنيته التحتية الصلبة واللوجيستية، ويرجع فقدان شركات الطيران الإفريقية حصتها في السوق إلى عدم التنفيذ الكامل لقرار ياموسوكرو (الأفريقي)، الذي جاء اثر اتفاق وزراء النقل الأفارقة عام 1999 على تحرير سوق النقل الجوي الأفريقي لتنفيذ المشاريع الإفريقية المستقبلية، مثل الجوازات الإفريقية الموحدة، وحركة الأشخاص الحرة، وتعزيز دور قطاع الطيران في تنمية البلدان غير الساحلية؛ مما أدى إلى تفتيت سوق الطيران الأفريقي والمجال الجوي، ولكي يكون الطيران هو الدافع للتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا، على النحو المحدد في قرار ياموسوكرو، ينبغي للدول الإفريقية أن تظهر التزامها بالتنفيذ الكامل لهذا القرار.
- إهمال الميزة التنافسية: تعد الأعمال التجارية الزراعية نقطة الدخول للعديد من بلدان أفريقيا إلى سلاسل القيمة العالمية، حيث أنه أكثر من نصف سكانها يعملون بالقطاع (ما بين 70 و 80 في المائة من سكان الريف في أفريقيا يعملون في مزارعهم الخاصة) (AGRA, 2019)، كما شكلت السوق الإفريقية أكثر من 50 في المائة من النمو في صادرات الأغذية والمشروبات الإفريقية المصنعة منذ عام 2000، لذا يتطلب ربط المزارعين بسلاسل القيمة العالمية رفع الجودة للوفاء بالمعايير واستغلال الميزة النسبية للأراضي الزراعية برفع الغطاء المالي المخصص للقطاع الزراعي، فرغم التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي AU بإنفاق 10% على الأقل من الميزانية العامة على الزراعة (AGRA, 2019، صفحة 26)، إلا أن متوسط الإنفاق كان أقل من 5% في جميع المناطق عام 2015، أي أقل من نصف القيمة التي تم تسطيرها في الهدف، وهذا ما يؤكد غياب الإرادة السياسية لدعم التحول الزراعي الذي من شأنه تحقيق الأمن الغذائي وتقليل فاتورة استيراد الأغذية في المنطقة.
- محدودية التنوع الاقتصادي: أدى ضعف القدرات الإنتاجية إلى تماثل المنتجات في القارة وحال دون تحقيق التكامل الإقليمي، وتدني مستويات التطور النسبية من المنتجات المصدرة إلى الأسواق الإقليمية، مقارنة بتلك المصدرة إلى بقية العالم، فالبلدان التي لديها صادرات أكثر تنوعا تميل إلى أن يكون لها حصص ضمن الصادرات العالمية، لذا فمعالجة القيود المفروضة على جانب العرض وضعف القدرات الإنتاجية أمر حتمي لمنطقة التجارة الحرة في أفريقيا لتعزيز التجارة داخل المنطقة، حيث أن محدودية التنوع الاقتصادي والتركيز على المنتجات الأساسية يحد من نطاق السلع الوسيطة والنهائية، والتي تعتبر طريق للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- الاجراءات التعريفية المعقدة: وفقا لمعاهدة أبوجا كان ينبغي أن تكون جميع التكتلات الاقتصادية في منطقة التجارة الحرة قد أسست قاعدة مشتركة للتعريف الجمركية بحلول عام 2017 (article32)، إلا أن التكتلات الاقتصادية بالمنطقة لم تلتزم بالاتفاقية وتباين مقدار التعريف الجمركية من تكتل لآخر.

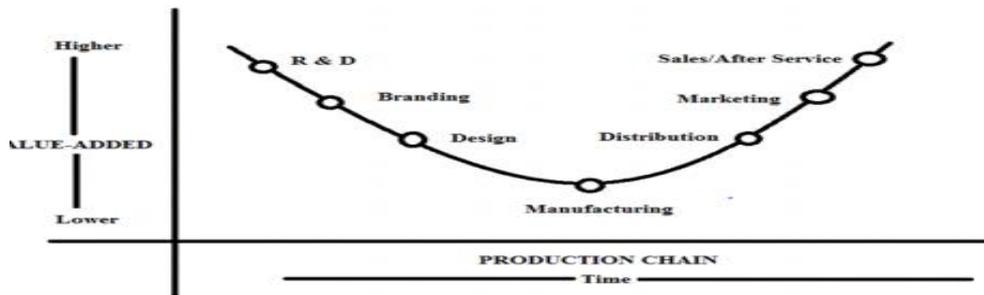
## VI. الخلاصة :

- إن العديد من البلدان النامية تشارك بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، حيث حققت مشاركتها فوائد اقتصادية من تعزيز الإنتاجية وتنوع الصادرات وزيادة التنمية، لذا ستستفيد القارة الإفريقية من الروابط التجارية والاستثمارية الأكثر كثافة، بما في ذلك التجارة الإقليمية إذا عززت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وأعدت توجيه استراتيجياتها للتماشي مع النموذج الجديد للتجارة الدولية، والتركيز على تسهيل التجارة، وهو ما يتطلب التشغيل والتنفيذ الفعال لما جاء في اتفاقية نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومن خلال:
- تقليل الحواجز أمام سلاسل التوريد بتوحيد إدارة الحدود، وتعزيز البنية التحتية والاستفادة من اتفاق منظمة التجارة الدولية الذي يهدف إلى تقليل الوقت لعبور الحدود للحد من تكاليف المعاملات التجارية المرتبطة بالتدابير غير الجمركية.
  - التركيز على وضع قواعد منشأ صحيحة ومحاولة تصميمها وصياغتها بطريقة شفافة وبسيطة غير معقدة، بشكل يسمح لها أن تتماشى مع الخصائص الاقتصادية للدول الإفريقية وتفاوتات القدرة الإنتاجية والتنافسية، بطريقة وضع قواعد المنشأ وتنفيذها ستحدد حجم المكاسب التي ستجنى من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتحدد أيضا توزيع هذه المكاسب، كما ستحدد ملامح التجارة البيئية في القارة مستقبلا التي تضمن لها اندمجا في سلاسل القيمة العالمية.
  - تكثيف الاستثمار في عمليات البحوث والتطوير، وزيادة الاحتكاك بالمعرفة والتكنولوجيا للتحرك إلى أعلى على طول خط سلاسل القيمة العالمية.

- إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، لأنها تجذب الشركات المصدرة من خلال اتفاقيات تفضيلية، وتوطين الصناعات التحويلية على الحدود بهدف الحفاظ على الحصة السوقية، والعمل على فتح المنافذ الحدودية لتعزيز الروابط بين الدول على الحدود ومعرفة متطلبات الأسواق المجاورة.
- خلق حلقة تكاملية بين دول القارة الإفريقية تنتقل عبرها مختلف المتطلبات التي تساعد على تطوير العملية الإنتاجية، عبر الاستغلال الأمثل للمقومات الاقتصادية التي تملكها الدول داخل القارة من رؤوس أموال وبيد عاملة ومختلف التكنولوجيات المواد الأولية...وما إلى ذلك من عوامل تغني الدول الإفريقية عن التوجه إلى التجارة الخارجية وبالتالي التركيز على زيادة التجارة البينية الإفريقية، لتتمكن من بناء سلاسل إقليمية لمنتجات بسيطة ومعقدة ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تسهم في تحقيق التكامل الصناعي للمنطقة من خلال تنفيذ استراتيجيات إستراتيجية مثلثات النمو، فقد أظهر نجاح IMS-GT أن مثلث النمو مناسب كطريقة للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

- الملاحق:

الشكل 01: منحنى ابتسامة



Source : Sakshi Aggarwal. Smile Curve and its linkages with Global Value Chains. Indian Institute of Foreign Trade. 14 May2017 . p5

جدول 01: مؤشرات الاقتصاد الكلي في القارة الإفريقية من 2010-2014 إلى 2020.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	-2010 2014	السنوات المؤشر
4.1	4	3.5	3.6	2.1	3.5	4.7	نمو الناتج الإجمالي الحقيقي%
8.1	9.2	10.9	12.6	10	7.4	7.6	التضخم %
3.7-	4.0-	4.5-	5.8-	7.0-	7.0-	3.4-	إجمالي الرصيد المالي % من الناتج الإجمالي الحقيقي
3.0-	2.8-	3.0-	3.6-	5.4-	6.7-	1.7-	الحساب الجاري الخارجي % من الناتج الإجمالي الحقيقي

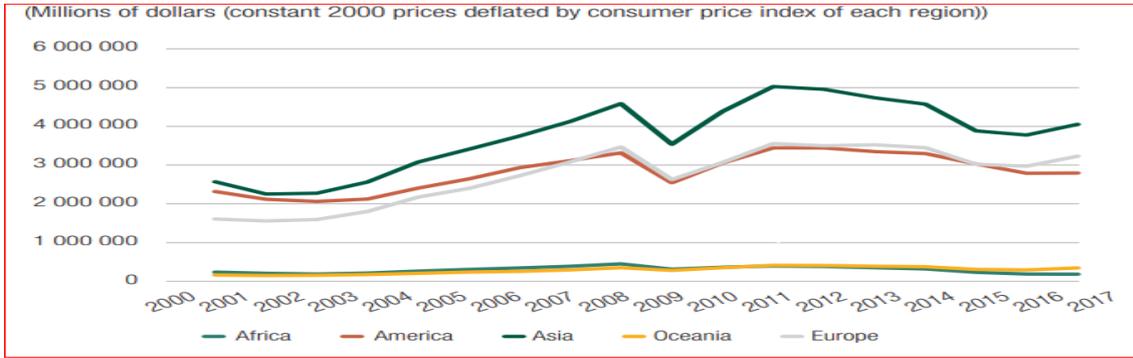
ntbank, p 41-42. Source : African economic outlook 2019, africandevopme

جدول 02: مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019.

Region (alphabetical order)	Enabling Environment				Human Capital		Markets				Innovation Ecosystem	
	Institutions	Infrastructure	ICT adoption	Macroeconomic stability	Health	Skills	Product market	Labour market	Financial system	Market size	Business dynamism	Innovation capability
East Asia and the Pacific	61.6	74.8	70.3	89.6	83.8	67.3	62.2	66.6	74.3	67.9	66.1	54.0
Eurasia	53.8	67.7	59.5	74.9	71.3	66.1	56.1	63.5	52.0	50.3	61.9	35.5
Europe and North America	64.7	79.7	70.4	92.6	89.1	74.6	60.0	66.4	70.9	60.1	68.3	58.1
Latin America and the Caribbean	47.1	61.3	50.9	73.7	82.2	58.7	51.6	55.9	60.3	51.2	53.8	34.3
Middle East and North Africa	55.5	70.5	57.6	75.3	80.8	62.9	56.7	54.8	63.7	59.9	58.2	41.3
South Asia	50.0	59.2	35.1	74.7	68.4	50.1	45.8	51.5	60.0	67.7	57.8	36.3
Sub-Saharan Africa	46.9	45.0	34.3	69.4	50.8	44.3	49.3	54.6	50.8	40.4	51.8	29.4

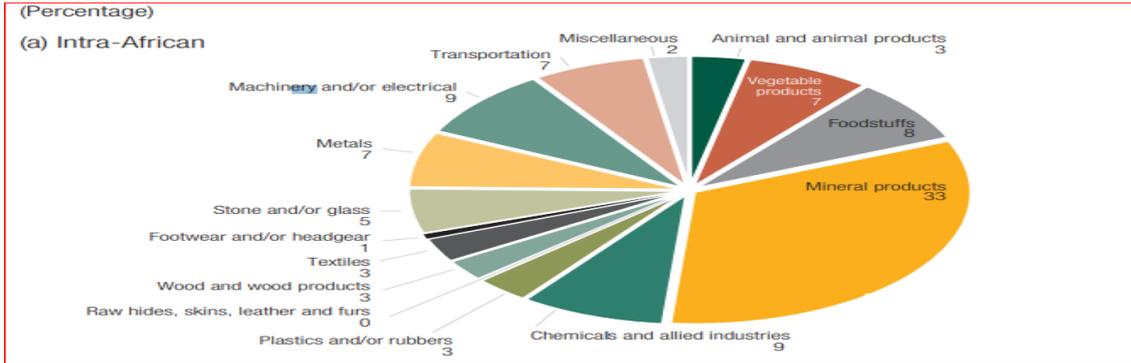
Source : The Global Competitiveness Report 2019,p13.

الشكل 02: تطور إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة الإفريقية مع العالم خلال الفترة 2000-2017



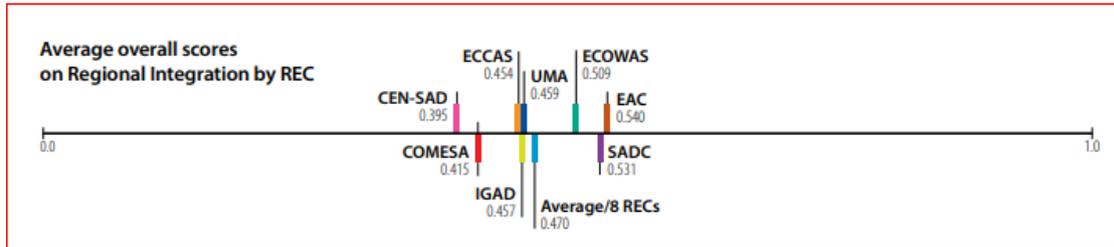
Economic Development in Africa , Report 2019,Made in Africa, unctad, p20

الشكل 03: الهيكل السلعي للصادرات البينية في أفريقيا.



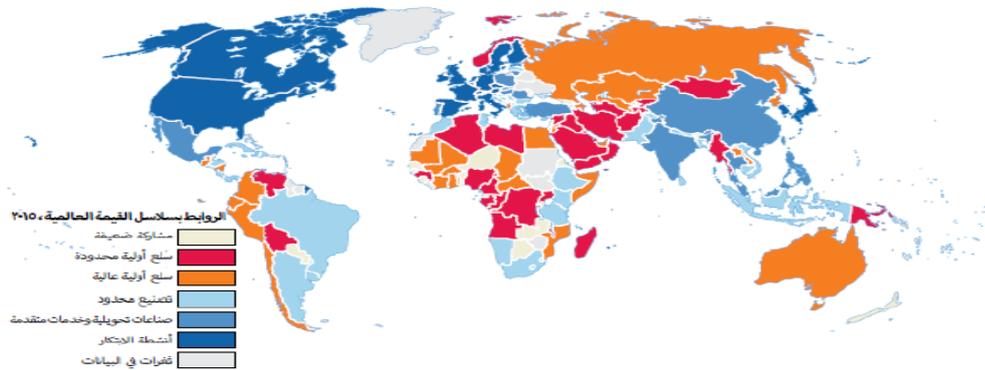
Economic Development in Africa, Report 2019,Made in Africa, unctad, p25 .

الشكل 04: مؤشر التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية



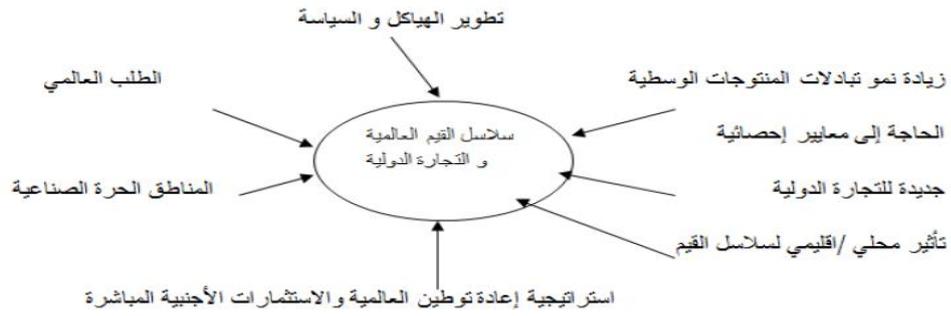
Source: Africa Regional Integration Index 2016.

الشكل 05: خارطة الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.



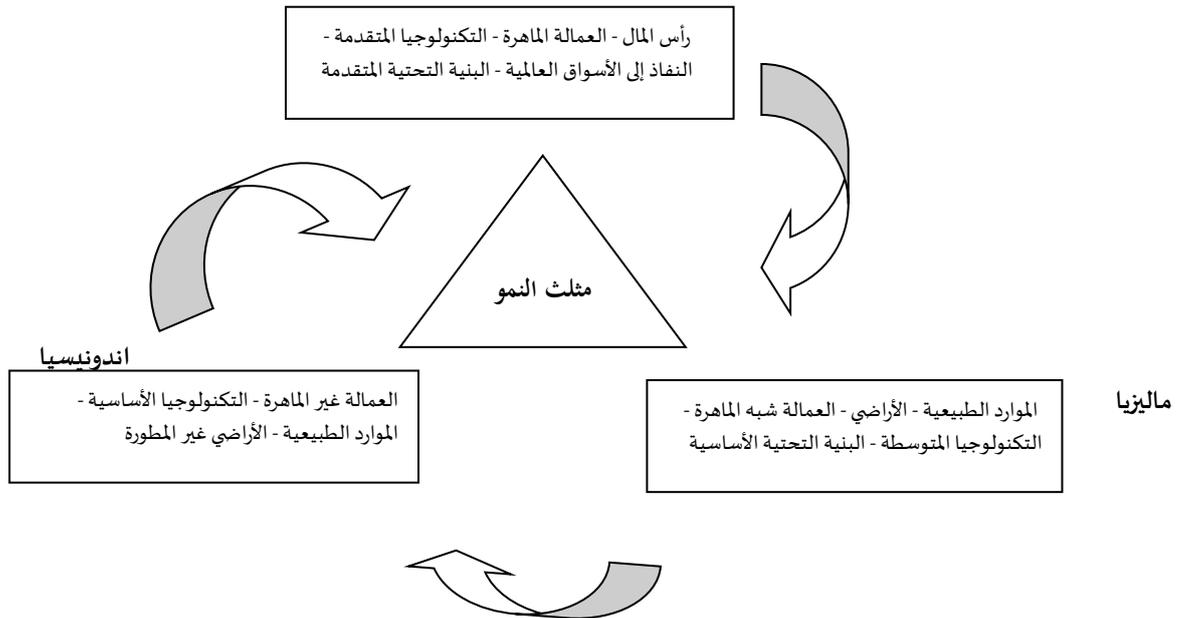
المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية، 2020، ص.2.

الشكل 06: علاقة المناطق الاقتصادية الخاصة بسلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية.



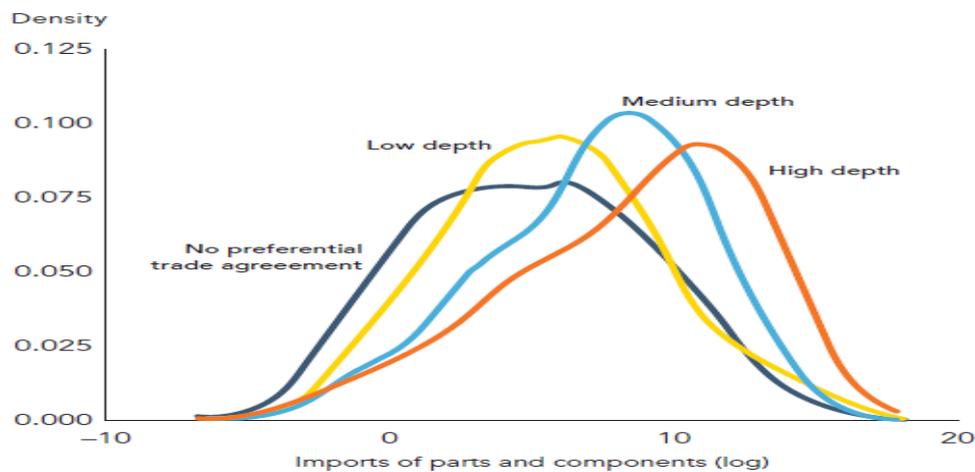
المصدر: شاشوة حميد، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الأردنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة احمد بوقره بومرداس، 2014-2015.

الشكل 07: مثلث التكامل في IMS-GT سنغافورة



Source: Toh Mun heng, Development in the Indonesia-Malaysia-Singapore Growth Triangle, 2006, p6.

الشكل 08: العلاقة بين عمق اتفاقيات التجارة التفضيلية وتجارة سلسلة القيمة العالمية



Source : WTO, GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT 2017, p178.

- الإحالات والمراجع :

باللغة العربية:

1. الاتحاد الأفريقي. (بلا تاريخ). النصوص التنظيمية والمؤسسية لتنفيذ مقررواطار ياموسوكرو. نحو إنشاء سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي،.
2. لضمان الاستثمار وائتمان المؤسسة العربية. (2019). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.
3. والتنمية مجلس التجارة. (2019). مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. الدورة التنفيذية الثامنة والستون، (صفحة 5). جنيف.

باللغة الاجنبية:

4. (s.d.). Consulté le 02 17, 2020, sur <https://www.refworld.org/docid/3ae6b36024.html>
5. (OAU), O. o. (2000, 05 12). ifefworld. Consulté le 02 17, 2020, sur <https://www.refworld.org/docid/3ae6b36024.html>
6. AFRAA. (2019). Annual report 2019.
7. Africa, U. N. (2017). Assessing Regional Integration in Africa VIII: Bringing the Continental Free Trade Area.
8. Africa, U. N. (2019). NEXT STEPS FOR THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA report 2019.
9. AFRICAINE, C. D. (2015, Septembre). „Document-cadre de l'Agenda 2063. 132.
10. African, U. (2016). Africa Regional Integration Index 2016.
11. AGRA. (2019). AFRICA AGRICULTURE STATUS REPORT 2019.
12. article32. (s.d.). TREATY ESTABLISHING THE AFRICAN ECONOMIC COMMUNITY.
13. Baker, K. d. (2014, may). Mapping Global value chains. N1677, p. 05.
14. Commission, A. U. (2014). Malabo Declaration on Accelerated Agricultural Growth and Transformation for Shared Prosperity and Improved Livelihoods. malabo.
15. Daniel, K. A., & Mereru, W. R. (2018). Global Value Chain Evolution, Feature and Significance: Literature Review. Journal of social science, 04, 232.
16. ECA. (2018). African sustainable development report 2018.
17. Emanuela, T., & Ruslan, R. (2016). Industry Global Value Chains,Connectivity and Regional Smart Specialisation in Europe. JRC Science for policy report, K.
18. F.Fajana. (2016). Preparedness of the Different AU-recognized Regional Economic Communities. ATPC-UNECA/AUC, 06.
19. FILIPPO, G. D. (2018, april). WHAT PLACE DOES LUXEMBOURG HOLD IN GLOBAL VALUE CHAINS? CAHIER D'ÉTUDES WORKING PAPER(N° 120), 35.
20. Group, A. D. (2019). African economic outlook 2019.
21. Group, W. B. (2018). SUPPORTING AFRICA'S TRANSFORMATION: REGIONAL INTEGRATION AND COOPERATION ASSISTANCE STRATEGY.
22. Hannah Timmis, I. M. (2019). REFORMING EU TRADE POLICY TO ACCELERATE ECONOMIC TRANSFORMATION IN AFRICA,, 2019, p18. Consulté le MARS 03, 2020, sur Center for Global Development: <https://www.cgdev.org/publication/reforming-eu-trade-policy-accelerate-economic-transformation-africa>
23. IATA. (2019). Anuual review 2019.
24. ILO. (2014). Report on value chain analysis:The tomato sector in Mafraq Governo rate jordon.
25. James, G. (2018). 2018 Global Go To Think Tank Index Report. university of Pennsylvania.
26. Lopez-Gonzalez, R. B. (novembre , 2015). SUPPLY-CHAIN TRADE; A PORTRAIT OF GLOBAL PATTERNS AND SEVERAL TESTABLE HYPOTHESES. NBER WORKING PAPER SERIES, 38(11), 1682-1721.
27. Mckensy, G. I. (2019). GLOBALIZATION IN TRANSITION: THE FUTURE OF TRADE AND VALUE CHAINSJanuary.
28. OAU. (2018, mars 21). Accord portant création de la zone de libre-échange continentale africaine. article9. Kigali.
29. OEC. (2020). Consulté le JANVIER 10, 2020, sur <https://oec.world/en/rankings/country/eci/EC>: <https://oec.world/en/rankings/country/eci/>
30. OECD. (2015). The Africa Competitiveness Report 2015.
31. OECD. (2020). Consulté le avril 26, 2020, sur OECDdata: <https://data.oecd.org/trade/import-content-of-exports.htm>

32. OECD. (2020). OECDilibrary. Consulté le avril 26, 2020, sur [https://www.oecd-ilibrary.org/trade/domestic-value-added-in-gross-exports/indicator/english\\_3959a0c6-en](https://www.oecd-ilibrary.org/trade/domestic-value-added-in-gross-exports/indicator/english_3959a0c6-en)
33. Sherry, S. (2013, Decembre). Global value chains : the new reality of international trade. ICTSD(E15), 02.
34. Unctad. (2019). ASSESSING REGIONAL INTEGRATION IN AFRICA.
35. Unctad. (2019). Economic Development in Africa ,Made in Africa .
36. UNCTAD. (2019). REVIEW OF MARITIME TRANSPORT 2019.
37. UNCTAD. (2019). World investement report 2019.
38. UNIDA. (2020). Industrial Development Report 2020.
39. unies, N. (2009). le développement économique en Afrique. Genève.
40. unies, N. (2009). le développement économique en Afrique. Genève.
41. unies, N. (2009). le développement économique en Afrique , renforcer l'intégration économique régionale pour le développement en Afrique. Genève.
42. unies., n. (2009). renforcer l'intégration économique régionale pour le développement en Afrique. Genève.
43. UNTAD. (2019). Economic development in africa report 2019.
44. WIPO. (s.d.). Consulté le FEVRIER 02, 2020, sur WIPO statistics data base: [https://www.wipo.int/econ\\_stat/en/economics/research/](https://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/research/)